المرصد
عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية | 32 صفحة | الخميس 5 يونيو 2018 | العدد: 35

إيطاليا وأحلام الشاطىء الرابع

الاشراف: أحمد نظيف - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الصراع الإيطالي الفرنسي على ليبيا

تونس ـ منور مليتي

يستأثر الملف الليبي باهتمام متزايد من قبل القوى الإقليمية والدولية وفي مقدمتها بعض الدول الأوروبية التي تجاهر من خلال تحركاتها السياسية وتصريحات كبار المسؤولين باهتمامها بالملف لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية. ويمكن أن نختزل صراع تلك القوى في محورين أساسيين أولهما إيطاليا التي لا ترى في ليبيا سوى مستعمرة قديمة من «حقها» التدخل في إدارة الأوضاع بالبلاد وثانيهما فرنسا التي تتزعم سياسيا بلدان الاتحاد الأوروبي التي تراهن على تموقع ليبيا الاستراتيجي باعتبارها بوابة لإفريقيا جنوبا ولبلدان الشرق الأوسط غربا.

خلال السنوات الأخيرة تحولت ليبيا إلى وجهة جذابة للصراع بين قوتين تقف وراءهما قوى إقليمية ودولية، قوة مساندة لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج المعترف بها دوليا وقوة تسعى إلى استثمار نفوذ المشير خليفة حفتر لبناء كيان يسير فيه المسار السياسي مع المسار العسكري، وهي وجهة نظر يرى فيها المراقبون أكثر عقلانية إذ من المستبعد تركيز دولة ليبية في ظل غياب سلطة مركزية سياسية مدنية ذات مؤسسة عسكرية وطنية موحدة تعمل تحت إمرتها.

وفي ظل حالة الهشاشة الأمنية والسياسية والاقتصادية اختارت إيطاليا العودة إلى ليبيا من الجنوب الذي يكاد يكون المدخل الآمن الوحيد لها من خلال التواجد العسكري ولكن أيضا من خلال مشاريع اقتصادية بموافقة حكومة الوفاق الوطني لتكون حاضنة لأرضية سياسية من شأنها أن تقود إلى تسلل الإيطاليين إلى أوراق الملف الليبي.

خلال الفترة بين العام 2011 تاريخ سقوط نظام معمر القذافي والعام 2015 تاريخ تركيز حكومة الوفاق الوطني وبداية بروز حفتر كرجل عسكري يسيطر على عدة مناطق وخاصة في الغرب الليبي والموانئ النفطية، كان الصراع الإيطالي الفرنسي يراوح بين التعزيزات العسكرية والمشاريع الاستثمارية من الجانب الإيطالي عبر الجنوب فيما كانت فرنسا تعمل على إدارة الشأن الليبي بأكثر دهاء من خلال جهود دبلوماسية تسعى إلى ردم الفجوة بين المسار السياسي بقيادة فائز السراج والمسار العسكري بقيادة حفتر على الرغم من أن التصريحات البروتوكولية الفرنسة كانت في كثير من الأحيان لا تخرج عن سياقات الدبلوماسية الناعمة.

ويصنف الخبراء لقاء السراج وحفتر في 25 يوليو 2017 بمدينة «لا سيل سان كلو» الفرنسية برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وبمشاركة غسان سلامة المبعوث الأممي إلى ليبيا الحدث الذي فجر غضب إيطاليا على باريس لكونه اللقاء الأول من نوعه الذي أسفر عن توقيع على بيان مشترك لتسوية الأزمة السياسية بالبلاد، وهو بيان لم تر فيه إيطاليا سوى خطوة لكسر شوكتها وسحب أي مبادرة من قبلها من شأنها أن تعزز نفوذها في ليبيا ونوع من الضربة السياسية الموجعة

خلال السنوات الأخيرة تحولت ليبيا إلى وجهة جذابة للصراع بين قوتين تقف وراءهما قوى إقليمية ودولية، قوة مساندة لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج المعترف بها دوليا وقوة تسعى إلى استثمار نفوذ المشير خليفة حفتر لبناء كيان يسير فيه المسار السياسي مع المسار العسكري.

لسياستها الخارجية.

ومما عمق غضب الإيطاليين هو أن الاتفاق يعتبر من الناحية الدبلوماسية اتفاقا استراتيجيا على الرغم من تعقيداته على مستوى الواقع وتجسيده على الأرض ورأت فيه رسالة بأن أحلامها الاستعمارية التي خططت لتنفيذ جزء منها بدءا من الجنوب ما هي إلا محاولات تكاد تكون فاشلة ومعارضة بلدان الاتحاد الأوروبي التي تمثل إحدى مكوناتها.

ويمكن هنا أن نشير إلى أنه على الرغم من أن نزعة التدخل في الشأن الليبي الداخلي تمثل خيطا مشتركا بين الصراع الإيطالي الفرنسي إلا أن الخبراء يلاحظون أن أداء باريس مقارنة بأداء روما يعد تحركا ناعما وأكثر عمقا سياسيا.

وأخذ الصراع بين البلدين نسقا تصاعديا في أعقاب سياسات قادها ماكرون وتشاور معها بشأن الملف الليبي مع عدد من البلدان الأوروبية وفي مقدمتها ألمانيا واستثنى منها إيطاليا ما دفع الإيطاليين يطالبون بالمشاركة في المباحثات والتحذير بأن فرنسا تخطط لاستعمار ليبيا وأن جهودها لا تصب في خانة الوحدة الوطنية الليبية وإنما تحركها مصالحها الاستراتيجية النافذة في القارة الإفريقية.

ورأت إيطاليا أن في إقناع باريس لحفتر بالاجتماع مع السراج تحول نوعي في علاقة فرنسا بالملف الليبي حيث بدا لها أن الاجتماع أضفى نوعا من الشرعية على قيادة حفتر للجيش ومن ثمة بداية تركيز نواة سياسية عسكرية تحظى بالشرعية الدولية على حساب أجندتها خاصة وأنها بذلت خلال السنوات الخمس الأولى من الانتفاضة من الجهود العسكرية والاقتصادية ما كانت ترى فيها قطعا لطريق فرنسا إلى ليبيا.

ووفق الخبراء، فإنه من الخطأ النظر إلى دخول إيطاليا إلى ليبيا من خلال بوابة الجنوب خارج منطق العقلية الاستعمارية، ويستدلون على ذلك بأن روما لم تقدم أي مبادرة أوروبية أو دولية لإنهاء حالة الفوضى الأمنية بما يدعم حكومة السراج ويؤسس لدولة ليبية ذات سيادة على ترابها وفي المقابل يرى الخبراء أن الأداء الفرنسي كان أكثر عقلانية وإن كان هو الآخر لا يخلو من مصالح ذاتية خاصة وأن فرنسا متغلغلة في القارة الإفريقية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. وتظهر قراءات الخبراء أن الصراع الأوروبي على ليبيا يرتهن إلى محركات أربعة أساسية تتمثل في بسط نفوذها على الهلال النفطي وصفقات إعادة الإعمار والحد من موجة الهجرة غير الشرعية التي تتسلل إلى الشواطئ الليبية قادمة من القارة السمراء أما المحرك الثالث فيتمثل في عملية التسليح بناء على عقود من شأنها أن تقود إلى تعزيز نفوذ بلدان الاتحاد الأوروبي والرفع من أدائها في إدارة الملف الليبي.

وإذا ما علمنا أن إيطاليا تتصدر قائمة البلدان المستوردة للنفط الليبي فيمكن أن نتحسس أن عودتها من الجنوب كان هدفها الأساسي السيطرة أكثر ما يمكن على الموانئ النفطية ولعل ذلك ما يفسر مجاهرة شركة نفط «ايني» الإيطالية في أكثر من مناسبة أنها لن تتنازل عن استثماراتها في ليبيا على الرغم من حالة الفوضى حتى أن مدير الشركة التقى

> ينظر الليبيون إلى علاقة السراج بروما بشيء من الريبة لكونها مستعمرة سابقة ويجب الحذر في التعامل معها ولعل ذلك ما دفع بهم إلى رفض سياسته تجاهها معتبرينها انتهاكا للسيادة الليبية.

فائز السراج في جويلية 2017 وطالب منه تأمين نحو 8 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر خط التصدير المعروف بـ«جرين ستريت» كما طلب منه الرفع من الاستثمارات بشأن حق «بحر السلام» للغاز من أجل تصديره إلى أوروبا. ومن المفيد التأكيد هنا أنه لا يمكن فهم صراع القوى الأوروبية على ليبيا بمعزل عن الخلاف بين السراج وحفتر. ففي علم السياسة تفسر الكليات بالجزئيات في ما يشبه المنهج العلمي والبحثي إذ وجهت القوات الموالية لحفتر ضربة إلى إيطاليا انتقاما منها لدعمها حكومة السراج من خلال قطع خط الغاز «جرين ستريم» في مايو 2017 وتزامنت الصراعات مع مخاوف الإيطاليين من أن يستأثر الفرنسيون بمنطقة «نالوت» الواقعة غرب البلاد والتي تعد خزانا هائلا للغاز الطبيعي.

وفي أعقاب لقاء باريس اختار السراج أن يزور بسرعة روما اقتناعا منه أن البلاد التي تدعمه في حاجة إلى طمأنتها بأن القاء لا يمس من العلاقة في شئ وأنه لن يكون على حساب المصالح الإيطالية في ليبيا وهي خطوة عمقت الخلاف مع السراج المدعوم من باريس عسكريا وماليا ليتفجر خلاف بين الرجلين لم يُرمم إلا بعد جهود تالية قام بها الرئيس الفرنسي ماكرون وأسفرت عن اتفاق على توازي المسار السياسي مع المسار العسكري ليستأثر السراج بملف التسوية السياسية ويستأثر حفتر بالعمليات العسكرية.

> في ظل حالة الهشاشة الأمنية والسياسية والاقتصادية اختارت إيطاليا العودة إلى ليبيا من الجنوب الذي يكاد يكون المدخل الآمن الوحيد لها من خلال التواجد العسكري ولكن أيضا من خلال مشاريع اقتصادية بموافقة حكومة الوفاق الوطني لتكون حاضنة لأرضية سياسية من شأنها أن تقود إلى تسلل الإيطاليين إلى أوراق الملف الليبي.

> يبدو أن الصراع الفرنسي الإيطالي على ليبيا قاد باريس إلى لي ذراع الإيطاليين إذ صرح جوزيبي بيرو السفير الإيطالي لدى ليبيا في أبريل 2018، إن عودة المشير خليفة حفتر، الذي عينه مجلس النواب الليبي قائدا عاما للجيش، بعدما قضى أسبوعين في فرنسا يمكن أن توفر الأمل في استقرار البلاد.

وينظر الليبيون إلى علاقة السراج بروما بشئ من الريبة لكونها مستعمرة سابقة ويجب الحذر في التعامل معها ولعل ذلك ما دفع بهم إلى رفض سياسته تجاهها معتبرينها انتهاكا للسيادة الليبية، وفيما كان السراج يحاول تعزيز علاقاته بروما أعطى حفتر أوامره في شهر أوت 2017 للقوات البحرية في كل من بنغازي وطبرق وراس لانوف بمواجهة مختلف البوارج البحرية الإيطالية التي لا تملك تصاريح دخول رسمية إلى المياه الإقليمية الليبية وهو ما عزز مخاوف الإيطاليين.

وفي ظل محاصرة البوارج الإيطالية من قبل القوات الموالية لحفتر بدا الجنوب الليبي نافذة لتسلل إيطاليا عسكريا واقتصاديا إذ وافق البرلمان في بداية العام 2018 على زيادة عدد القوات العسكرية الإيطالية في ليبيا وإرسال قوات جديدة إلى النيجر وقال باولو جنتيلوني رئيس الوزراء الإيطالي في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بعد التصويت في البرلمان: «من أفغانستان إلى العراق ومن لبنان إلى كوسوفو ومن ليبيا إلى النيجر القوات الإيطالية وتعاوننا يعمل من أجل السلام والتنمية والاستقرار ومكافحة الإرهاب والنقل غير الشرعي للأشخاص».

ويبدو أن الصراع الفرنسي الإيطالي على ليبيا قاد باريس إلى لي ذراع الإيطاليين إذ صرح جوزيبي بيرو السفير الإيطالي لدى ليبيا في أبريل 2018، أن عودة المشير خليفة حفتر، الذي عينه مجلس النواب الليبي قائدا عاما للجيش، بعدما قضى أسبوعين في فرنسا يمكن أن توفر الأمل في استقرار البلد الذي مزقه الصراع في المستقبل معبرا عن أمله في أن يكون وجوده بمثابة قوة موحدة، وقال «نأمل أن يتمكن حفتر من توحيد القوى المحلية المختلفة» ومشددا على أن عودة حفتر إلى المشهد السياسي يمكن أن تساعد البلاد على التحرك نحو الانتخابات الوطنية.

إيطاليا والهجرة من ليبيا..

تحركات واتفاقات مثيرة للجدل

عبد الباسط غبارة

في ظل الأزمة التى عصفت بها طيلة السنوات الماضية، تحولت ليبيا إلى ممر رئيسي لتهريب البشر من القارة الإفريقية الى أوروبا. وعلى مدى تلك الفترة تدفق آلاف المهاجرين إلى دول القارة العجوز، لكن إيطاليا ضلت الأكثر تحملا لأعباء الموجات المتعاقبة من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، الذين يعبرون البحر المتوسط انطلاقًا من الشواطئ الليبية نحو شواطئ جزيرة لامبادوزا، وهو ما دفعها إلى التحرك فى محاولة للحد من تدفقهم إلى أراضيها.

باتت قضية مكافحة الهجرة غير الشرعية هاجسا يؤرق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعلى مدار 7 سنوات، بذلت الدول الأوروبية وعلي رأسها إيطاليا جهودا مضنية للتقليل من أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من السواحل الليبية. ففي 23 أغسطس 2016، وقعت ليبيا على مذكرة تفاهم مع العملية البحرية الأوروبية في المتوسط صوفيا لتدريب خفر السواحل وقوات البحرية الليبية في العاصمة الإيطالية روما.

ووقع مذكرة التفاهم عن الجانب الليبي عميد بحار عبد الله تومية وقائد عملية «صوفيا» الأدميرال إنريكو كريديندينو، بمقر العملية في العاصمة روما. فيما سافر رؤساء البلديات سرا إلى روما، فبراير 2017، حيث التقوا بوزير الداخلية ماركو مينيتي الذي طلب منهم مكافحة تهريب البشر في مقابل تدريبات ومعدات ودعم اقتصادي، حسبما أفادت وكالة «رويترز».

إيطاليا التي راهنت على اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، وحشدت لدخول حكومة الوفاق الوطني إلى طرابلس في مارس 2016، برغم عدم نيل الأخيرة لثقة مجلس النواب في الشرق، سارعت إلى إبرام اتفاقيات مع حكومة الوفاق، حيث وقعت مذكرة تفاهم، في روما مطلع شباط/فبراير 2017، وقعها رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج مع رئيس الوزراء الإيطالي، باولو جينتيلوني، لتعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتنص على إقامة مخيمات لاستقبال المهاجرين وحضهم على العودة إلى بلادهم، إذا لم تنطبق عليهم صفة اللاجئين، في المقابل، تتعهد روما بتدريب لحرس الحدود الليبي.

وتعرض الاتفاق لرفض من طرف الحكومة المؤقتة شرق ليبيا ومعارضة البلديات الليبية، وبرر المسؤولون الليبيون

باتت قضية مكافحة الهجرة غير الشرعية هاجسا يؤرق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعلى مدار 7 سنوات، بذلت الدول الأوروبية وعلي رأسها إيطاليا جهودا مضنية للتقليل من أعداد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من السواحل الليبية.

ذلك بأن ليبيا فيها تعاني الكثير من المشاكل، وأن أوروبا تسعى لنقل أزمة ومشاكل المهاجرين إليها. بل إن المنظمات الإنسانية مثل أطباء بلا حدود حذرت من أن تلك المخيمات قد تتحول إلى مراكز اعتقال وانتهاك لحقوق الإنسان، في ظل هيمنة النزاعات الميليشياوية على غرب ليبيا.

وفى أغسطس 2017، صادق البرلمان الإيطالي على مشروع قانون بإرسال بواخر إلى المياه الليبية لوقف الهجرة غير القانونية ومنع تهريب البشر في اتجاه أوروبا، في اتفاق بين إيطاليا وحكومة السراج. وفى سبتمبر 2017، وقالت وكالة «أكي» الإيطالية ، إن وزارة الداخلية الإيطالية اتفقت مع حكومة الوفاق الوطني بشأن مشروع إيطالي يموله الاتحاد الأوروبي، ويتمثل المشروع في إرسال بعثة إلى الحدود الجنوبية لليبيا بهدف التصدي لتهريب المهاجرين.

كما قامت السلطات الإيطالية بتدريب قوات خفر السواحل الليبية التابعة لحكومة الوفاق الوطني، وفقا لمذكرة تفاهم تم التوقيع عليها في 23 أغسطس 2016، في العاصمة الإيطالية روما، حسبما ذكرت وكالة «الأناضول». وجرى التدريب في قاعدة تارانتو البحرية جنوبي إيطاليا. وأكد وزير الداخلية الإيطالي، ماركو مينيتي، خلال كلمة ألقاها أمام مجلس النواب الإيطالي، أن التدريب جرى على متن سفينة «سان جورجيو»، التابعة لسلاح البحرية الإيطالي، في إطار العملية التي يطلق عليها «صوفيا».

وبالرغم من دعمها لها وتعويلها عليها فإن إيطاليا إنتقدت وبشدة حكومة الوفاق وعجزها عن حل مشكلة الهجرة. ففي يونيو 2017، إنتقد رئيس الوزراء الإيطالي باولو جينتيلوني، حكومة الوفاق معتبرا أنها لا تتمتع بذات قدرة تركيا على إدارة الهجرة غير الشرعية. وقال جينتيلوني في تصريحات صحفية حول ملف الهجرة غير الشرعية عبر البحر من ليبيا ، بأنه تم التوصل مع تركيا وبسرعة إلى إتفاق لضبط وإدارة تدفقات الهجرة نحو الإتحاد الأوروبي، مضيفاً» لو كان هنالك من يعتقد بوجود وجه للمقارنة بين السلطات الليبية والسلطات التركية في هذه المسألة فهو مخطئ.

وأمام عجز حكومة الوفاق، اتجهت إيطاليا إلى إبرام صفقات مع مليشيات تهريب البشر فى ليبيا. حيث كشفت تقارير غربية، أبرزها صحيفة «كورييري ديلا سيرا» الإيطالية، عن عقد السلطات الإيطالية اتفاقا مع أنس الدباشي، زعيم مليشيا «العمو» أكبر مليشيا رئيسية في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين إلى أوروبا، صفقة، تتضمن مكافحة قواته لقوارب الهجرة غير الشرعية المنطلقة من مدينة صبراتة، وإنشاء مركز إيواء بالمدينة، مقابل تقديم دعم مالي إيطالي يقدر بخمسة ملايين يورو.

من جهتها، أفادت صحيفة «دى ستاندارد» البلجيكية، في سبتمبر 2017، أن جهاز المخابرات الإيطالية يدفع مبالغ طائلة

أمام عجز حكومة الوفاق، اتجهت إيطاليا إلى إبرام صفقات مع مليشيات تهريب البشر فى ليبيا. حيث كشفت تقارير غربية، أبرزها صحيفة «كورييري ديلا سيرا» الإيطالية، عن عقد السلطات الإيطالية اتفاقا مع أنس الدباشي، زعيم مليشيا «العمو» أكبر مليشيا رئيسية في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين إلى أوروبا.

لتجار البشر بليبيا لإبعاد المهاجرين عن السواحل الإيطالية. وأفادت الصحيفة البلجيكية بأن المخابرات الإيطالية اتفقت مع أكبر عصابة مهربى المهاجرين سيئة السمعة، والتى تعرف باغتصابها للنساء وتعذيبها واستغلالها للفقراء الذى يريدون الهجرة إلى أوروبا.

وقالت الصحيفة إن «الصفقات وقعت مع أكبر ميليشياتين فى مدينة صبراتة غرب ليبيا»، التى تعتبر أكبر نقطة انطلاق للمهاجرين الأفارقة المتوجهين إلى الأتحاد الآوروبى. وترأس الميليشيات، المعروفة باسم «العمو» والأخرى اللواء 48، شقيقان من عائلة الدبشى الكبيرة فى المنطقة. وتمت الصفقة خلال شركة الغاز الإيطالية «إينى» بليبيا، وقال مسئول أمنى إيطالى إن «فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، المعنى بالشأن الليبي، صنف عصابة «عمو» بأكبر تجار بشر فى شمال أفريقيا، وهم المسيرين الرئيسيين لعمليات تهريب المهاجرين.

لكن هذا الاتفاق سرعان ما تهاوى، حيث شهدت مدينة صبراتة في سبتمبر 2017، معارك متواصلة للسيطرة على المدينة الساحلية التي تعد المركز الرئيسي لتهريب المهاجرين. وإنتهت بنجاح «غرفة عمليات محاربة تنظيم داعش بصبراتة»، في دحر ميليشيا أنس الدباشي التي تسمى أيضا «العمو». وعلى إثر ذلك، أكد الناطق بإسم قيادة الجيش العميد أحمد المسماري، خلال مداخلته الهاتفية في برنامج الخبر في أسبوع، الجمعة 06 أكتوبر 2017، عبر قناة ليبيا الحدث، على خسارة إيطاليا لرهانها على الميليشيات والإرهابيين المتاجرين بسلامة وأمن ليبيا وعلى رأسهم «العمو» المدعوم من الجانب الإيطالي بإتفاق وصفه بـ«المخزي».

> يبدو أن التحرك الإيطالي في الجنوب الليبي، تجاوز مجرد الوساطة بين القبائل أو التعويل عليها، نحو محاولات للتواجد العسكري في هذه المنطقة تحت ذريعة الهجرة الغير الشرعية. حيث تسعى إيطاليا لاستغلال علاقاتها الكبيرة مع قبائل الجنوب حتى تتمكن من تعزيز وجودها العسكري هناك والسيطرة على المنطقة..

التحركات الإيطالية إمتدت أيضا إلي الجنوب الليبي، الذي تقول روما إنه أحد أبرز البوابات الرئيسية للمهاجرين الأفارقة الذين يتخذون من دول شمال إفريقيا محطة للهروب لأوروبا، ويعبر عشرات آلاف المهاجرين غير الشرعيين سنويًا الحدود من دول جنوب الصحراء إلى ليبيا، لينطلقوا منها عبر القوارب إلى السواحل الجنوبية للقارة الأوروبية.

حيث لجأت إيطاليا إلى قبائل جنوب ليبيا لوضع حد لأزمة الهجرة غير الشرعية بعد أن فشل المجلس الرئاسي في بسط سيطرته على البلاد. وأعلنت وزارة الداخلية الإيطالية، في أبريل 2017، إبرام قبيلتي أولاد سليمان والتبو جنوب ليبيا اتفاق مصالحة في روما، ينص على ضبط الحدود الجنوبية الليبية حيث يتكثف نشاط مهربي المهاجرين. وجمع اللقاء في روما حوالى 60 من شيوخ القبائل خصوصا التبو وأولاد سليمان بحضور ممثلين عن الطوارق وكذلك ممثل عن حكومة الوفاق الوطني الليبية.

وتحدث الإعلام الإيطالي عن أن الاتفاق تضمن 12 بندا، تم التوصل إليها في ختام مفاوضات سرية ماراثونية استمرت 72 ساعة في روما. وتهدف مبادرة الوساطة الإيطالية إلى مكافحة «اقتصاد مبني على التهريب يؤدي إلى مئات القتلى في البحر المتوسط وآلاف البائسين الباحثين عن حياة أفضل، والتصدي لصعود الشعبوية (في أوروبا) والتهديد الجهادي (الإرهابي) في الصحراء» بحسب الوثيقة الختامية للاجتماع التي نشرتها صحيفة «كوريير ديلا سيرا».

ومؤخرا، أعلنت الحكومة الايطالية عزمها إنشاء مراكز ايواء للمهاجرين غير النظاميين، وذلك في اطار استراتيجية ضبطتها روما لوضع حد لتدفق المهاجرين نحو أراضيها. وعملت السلطات الإيطالية علي إرسال مساعدات الى أغلب بلديات الجنوب بهدف استمالة القبائل حتى تضمن موافقتها انشاء مراكز ايواء للمهاجرين على اراضيها.

من جهة أخرى، يبدو أن التحرك الإيطالي في الجنوب الليبي، تجاوز مجرد الوساطة بين القبائل أو التعويل عليها، نحو محاولات للتواجد العسكري في هذه المنطقة تحت ذريعة الهجرة الغير الشرعية. حيث تسعى إيطاليا لاستغلال علاقاتها الكبيرة مع قبائل الجنوب

حتى تتمكن من تعزيز وجودها العسكري هناك والسيطرة على المنطقة، ويتميّز الجنوب الليبي بانتشار الفوضى وعدم الاستقرار، حيث يشهد فراغًا أمنيًا كبيرًا واضطرابات متكررة منذ العام 2011، وتسيطر عليها عصابات تهريب النفط والبشر.

هذه المساعي، حذرت منها القيادة العامة للجيش الوطني الليبي، مؤخرا، وقال بيان صدر عن القيادة:«إنه في الوقت الذي تحرص فيه القيادة العامة على إنشاء علاقات دافئة وشراكة إستراتيجية متوازنة مع كل الأطراف الدولية، بما يحقق المصالح المشتركة بين ليبيا وغيرها من الدول، إلا أن معلومات تردنا عن رغبة بعض الأطراف الدولية، بإنشاء وجود عسكري لها في بعض مناطق الجنوب الليبي؛ بحجة التصدي للهجرة غير الشرعية».

وجاء هذا البيان عقب تقرير لصحيفة «المساغيرو» الإيطالية، أكدت فيه أن رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج ووزير الداخلية الإيطالي ماثيو سالفيني، اتفقا على إقامة قاعدة عسكرية إيطالية في منطقة غات بالجنوب الليبي؛ لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

وقالت الصحيفة: «إن مسؤول إدارة الهجرة الإيطالي ماسيمو بونتيمبي، سيصل إلى غات الأسبوع المقبل»، مشيرة إلى أن القاعدة ستضم قوات من شرطة حرس الحدود والقوات الخاصة الإيطالية وغرفة قيادة العمليات العسكرية.

> **التحركات الإيطالية والمساعي المتكرّرة لتدعيم وجود عسكري دائم في ليبيا، ولئن كان الهدف منه التصدي لطرق الهجرة غير الشرعية، فإن عديد من المراقبين يربطونه برغبة روما في استعادة نفوذها المفقود في ليبيا والتحكم في خيرات البلاد، ذلك أنه ترى في نفسها الأقرب لإدارة الملف الليبي فجغرافيًا لا تفصل ليبيا عن إيطاليا إلا أمواج المتوسط.**

ورغم نفي السفير الإيطالي لدى ليبيا جوزيبي بيروني، صحة المعلومات عن اعتزام بلاده إنشاء قاعدة عسكرية لها في جنوب ليبيا، واصفا إياها «بمحض أخبار مزيفة»، فإن المتحدث باسم القوات الليبية المسلحة العميد أحمد المسماري، أكد أن «أطراف خارجية مثل إيطاليا، تسعى لإنشاء قوات عسكرية في الجنوب الليبي، وتحديدا في مدينة غات»، وفقاً لوكالة الأنباء الليبية.

وأضاف المسماري أن «تواجد قوات إيطالية في الجنوب، جاء على خلفية توقيع رئيس المجلس الرئاسي غير الدستوري فائز السراج اتفاقيات مع الجانب الإيطالي، دون الرجوع إلى مجلس النواب ولجنة الأمن القومي في البرلمان ليتم اعتمادها في المجلس».

وهذه ليست المرة الأولى التي يتم كشف فيها وجود نية إيطالية لإقامة قاعدة عسكرية في ليبيا، فقد سبق أن أعلنت الحكومة الإيطالية اتفاقها مع حكومة الوفاق الوطني بشأن مشروع إيطالي يموله الاتحاد الأوروبي، يتمثل في إرسال «بعثة إلى الحدود الجنوبية لليبيا تكمن أهدافها الرئيسية في بناء قاعدة لوجيستية للأنشطة التنفيذية لحرس الحدود الليبي والسماح بوجود مناسب لمنظمات الأمم المتحدة في المنطقة.

وفي يناير/كانون الثاني الماضي، وافق البرلمان الإيطالي على زيادة عدد القوات العسكرية الإيطالية في ليبيا، في إطار «إعادة صياغة التزامها العسكري في مناطق الأزمات الأقرب جغرافيًا إليها التي لها آثار مباشرة أكثر على المصالح الإستراتيجية للبلاد».

ويوجد في ليبيا 400 جندي إيطالي و130 مركبة، بعد أن أرسلت روما 100 جندي ونحو 30 مركبة إضافية إللمساعدة في تدريب ودعم القوات الليبية، بداية هذه السنة، وتقول الحكومة الإيطالية إن جنودها يقدمون الاستشارة والدعم للقوات الليبية ويتابعون عملها لمساعدتها في التصدي للتهريب والتهديدات الأمنية، فضلًا عن معاونة قوات الأمن الليبية على تقويم الأسطول البحري والقوات الجوية في البلاد وكذلك إعادة تأهيل البنية التحتية ذات الصلة.

هذه التحركات الإيطالية والمساعي المتكرّرة لتدعيم وجود عسكري دائم في ليبيا، ولئن كان الهدف منه التصدي لطرق الهجرة غير الشرعية، فإن عديد من المراقبين يربطونه برغبة روما في استعادة نفوذها المفقود في ليبيا والتحكم في خيرات البلاد، ذلك أنه ترى في نفسها الأقرب لإدارة الملف الليبي فجغرافيًا لا تفصل ليبيا عن إيطاليا إلا أمواج المتوسط، وتاريخيًا كانت ليبيا أهم المستعمرات الإيطالية في إفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

إيطاليا في ليبيا..

مطامع عسكرية تستعيد حقبة الماضي

شريف الزيتوني

منتصف العام 2017، أقر البرلمان الإيطالي خطّة للتدخل العسكري في المياه الإقليمية الليبية بحجة كبح جماع المهاجرين عبر المتوسّط، وكان ذلك أول تصريح علني إيطالي عن القوة العسكرية رغم أن النوايا كانت سابقة لذلك، منذ أيام إسقاط نظام العقيد معمّر القذافي وخوف روما على خسارة مصالحها الاقتصادية التي دخلت قوى جديدة من أجل منافستها عليها وأساسا فرنسا صاحبة الباع في التجييش على نظام القذافي وصاحبة المبادرة في شنّ أولى الغارات التي أدت إلى إسقاطه، حيث كانت تصريحات وزير الشؤون الخارجية الإيطالي الأسبق فرانكو فراتيني تُلمح إلى أن إيطاليا مستعدّة لكل السيناريوهات من أجل حماية مصالحها.

إلى حدود العام 2011، كانت إيطاليا هي الشريك الاقتصادي الأول لليبيا باستثمارات كبيرة تتجاوز 25 مليار دولار في مجال النفط فقط، عبر شركة إيني، بالإضافة إلى استثمارها في مجالات خدمية أخرى، وُعدت بها روما بعد لقاء بنغازي التاريخي بين القذافي وبرلسكوني في 2008، وكان فاتحة لعلاقة مربحة بين البلدين عكّرت صفوها تحولات «الربيع العربي» التي لم تكن في صالح إيطاليا وعلى ذلك الأساس كان موقفها من الأحداث في ليبيا وقتها غير واضح واعتبر أنه وقوف إلى جانب القذافي ضد خصومه. وعلى ضوء تلك التطوّرات كانت إيطاليا تتحرك تحت ضغط المنافسين الخارجيين والوقت، وكانت تصريحات مسؤوليها متوترة تقترب في بعض الأحيان من التهديد.

أرقام المبادلات والاستثمارات من المؤكّد أن روما تسعى إلى المحافظة عليها في ظل وجود منافسين أقوياء معها، وخاصة جارتها فرنسا التي تحاول وضع كل نفوذها خاصة أنها تعتبر نفسها صاحبة الفضل في إسقاط النظام في 2011، وقد نالت على ذلك عقودا موقعة من المجلس الانتقالي الذي لم يكن في تلك الفترة قادرا على رفض أي طلب لباريس التي كانت أعلامها ترفرف فوق الأرض الليبية في مشهد لا يريد الليبيون استذكاره.

خلال السنوات الأربع الأولى التي أعقبت الأحداث في ليبيا، حافظت إيطاليا على هدوء في مواقفها رغم قلقها الدائم من تطورات الأحداث التي تعرف جيدا أنها ليست في صالحها باعتبارها تخسر شيئا فشيئا نفوذها في بلد كانت تعتقد إلى وقت قريب أنه مضمون لها بفضل ربط علاقة قوية وبراغماتية مع العقيد معمّر القذافي. لكن منذ العام 2015، بدأ الطليان يتحدّثون عن خيارات مختلفة

> منتصف العام 2017، أقر البرلمان الإيطالي خطّة للتدخل العسكري في المياه الإقليمية الليبية بحجة كبح جماع المهاجرين عبر المتوسّط، وكان ذلك أول تصريح علني إيطالي عن القوة العسكرية رغم أن النوايا كانت سابقة لذلك.

في ليبيا تحت ذرائع شتى تتعلق بالإرهاب والهجرة اللذين يعتبران باب أغلب القوى العالمية خلال نوايا التدخل العسكري. والخيارات المفتوحة طبعا تشمل القوة العسكرية التي لم تُعرف كيفيتها لكن نيتها وجدت في كل الأحوال.

أولى تصريحات التدخل العسكري الإيطالي في ليبيا نشرتها وكالة سبوتنيك الروسية في موقعها الفرنسي، عن القيادة العليا للعمليات الخاصة التي أشارت في نوفمبر 2015 إلى أن مقترحا تقدّم للبرلمان يمنح لرئيس الوزراء صلاحية إرسال وحدات خاصة إلى طرابلس في الحالات الضرورية، وكانت التصريحات تصب في أنها أمنية أكثر منها أي شئ آخر. لم يحدد البرلمان الإيطالي الحالات الضرورية بالضبط، لكن المؤكّد أن روما أصبحت تفكّر بمنطق الخائف على مصالح بنى أسسها ولا يردها أن تسقط وسط وجود منافس أوروبي بدأت الخلافات معه تتوسع كلما كان الحديث على ليبيا.

في سبتمبر 2016، أعلنت مصادر إعلامية إيطالية إن قوات خاصة توجهت إلى مصراتة من أجل القيام بمهام إنسانية تتمثل أساسا في حماية المستشفى الميداني في المدينة وقد تمركزت في المطار ومقسمة على ثلاث دفعات كل واحدة مخصصة لفترة زمنية. وأضافت مصادر أخرى أواخر 2017 التحاق قوات أخرى ما خلّف ردود فعل من طرف البرلمان في طبرق الذي اعتبر الأمر انتهاك للسيادة الليبية وطالب نظيره الإيطالي بتقديم توضيح حول الأمر.

من جانب آخر ذكرت مصادر متطابقة في طرابلس وجود تدخل عسكري إيطالي في ليبيا منتصف 2017، عندما دخلت سفن

> أرقام المبادلات والاستثمارات من المؤكّد أن روما تسعى إلى المحافظة عليها في ظل وجود منافسين أقوياء معها، وخاصة جارتها فرنسا التي تحاول وضع كل نفوذها خاصة أنها تعتبر نفسها صاحبة الفضل في إسقاط النظام في 2011.

عسكرية إيطالية إلى المياه الإقليمية في عملية اعتبرتها الحكومة المؤقتة وقتها استفزازا لليبيين ومعبّرة عن قلقها باعتبار الخطوة تهدد مسار العلاقات بين البلدين، في ظل استذكار الشعب الليبي لحقبة سيئة من تاريخه كانت إيطاليا جزءا رئيسيا فيها.

ورغم أن إيطاليا دائما تؤكّد أن الأمر يتعلق بمحاربة الهجرة غير الشرعية أوالمهام الإنسانية، غير أن بعض التحليلات تذهب في سياق أن روما تريد تسجيل علامة للداخل الليبي والخارج أنها لا تزال موجودة وأنها في سبيل الدفاع عن مصالحها مستعدة لكل السيناريوهات رغم أن ذلك لا يزعج فرنسا كثيرا التي لا تعير اهتماما كبيرا لأي حركة عسكرية إيطاليا.

بعدها تتالت التصريحات حول إمكانيات التدخل العسكري الإيطالي سواء بشكل رسمي أو حتى من طرف بعض الشخصيات الإيطالية ذات النفوذ، حيث نشر السياسي الإيطالي سيموني دي ستيفانتو تغريدة في يناير 2018 يطالب فيها السياسيين الليبيين بضرورة السيطرة على إقليمي برقة وفزان لإدراكه لقيمتهما الاقتصادية والاستراتيجية، بل إنه طالب من حكومة بلاده التصويت للخروج من الاتحاد نحو ليبيا لأن لإيطاليا منافع كبيرة

خلال السنوات الأربع الأولى التي أعقبت الأحداث في ليبيا، حافظت إيطاليا على هدوء في مواقفها رغم قلقها الدائم من تطورات الأحـداث، لكن منذ العام 2015، بدأ الطليان يتحدّثون عن خيارات مختلفة في ليبيا تحت ذرائع شتى تتعلق بالإرهاب والهجرة اللذين يعتبران باب أغلب القوى العالمية خلال نوايا التدخل العسكري.

تفوق ما هو موجود في أوروبا.

الاستفزازات الإيطالية تواصلت من خلال تصريحات لوزيرة الدفاع إليزابيتا ترينتا، في بداية يوليو، على هامش الاجتماع الوزاري بمقر الناتو في بروكسل من التوسع في ليبيا قائلة: «لنكن واضحين.. القيادة في ليبيا لنا»، مضيفة أن روما لن توافق مستقبلا على أي دور بريطاني أو فرنسي مثلما حصل في 2011، بل سيكون أي تدخل مفترض لها. ويأتي كلام الوزيرة الإيطالية التي باشرت مهامها في بداية يونيو عن حزب خمس نجوم الوسطي، بعد مقترح تقدمت به الوزيرة السابقة روبرتا بينوتي إلى البرلمان من أجل إرسال بعثة عسكرية من 400 ضابط إلى ليبيا من أجل ما سمته دعما للسلطات لمواجهة التحدّيات الأمنية. وهذه كلها تصريحات تصب في خانة التدخل العسكري الذي تفكّر فيه إيطاليا في مصالحها سواء الاقتصادية أو في ما يخص الهجرة غير الشرعية باعتبارها البوابة الأولى للمهاجرين عبر المتوسط.

وزيرة الدفاع الإيطالية إليزابيتا ترينتا

يذكر أن الوزيرة نفسها كانت أعلنت في شهر يناير على خلفية مواجهات بين مليشيات في طرابلس، أن كل الأفراد الإيطاليين موجودين في مكان آمن، دون معرفة هل المقصود بأولئك الأفراد مدنيين أو عسكريين.

الوضع الذي تعيشه ليبيا منذ العام 2011، جعلها ساحة مستباحة للقوى الخارجية التي استغلت الفوضى والانقسامات من أجل التدخّل وإيطاليا الشريك الاقتصادي الأول لن تكون الاستثناء بالنظر إلى مصالحها الاقتصادية التي أصبحت تتنافس فيها مع قوى جديدة بدورها تكرر نواياها للتدخل العسكري.

الصراع الفرنسي الإيطالي...

عين على الكعكة الليبية المغرية

رامي التلغ

وصفت صحف أجنبية أن منافسة حادة تدور بين إيطاليا وفرنسا، فيما يخص ليبيا، في وقت حذرت وزيرة الدفاع الإيطالية، إليزابيتا ترينتا، السلطات الفرنسية من تدخلها في الشأن الداخلي للدولة الغنية بالموارد الطبيعية، مؤكدة أن بلادها هي الدولة القادرة على قيادة الدولة الليبية وأن القيادة بيد «إيطاليا» فيما يتعلق بالحالة الليبية.

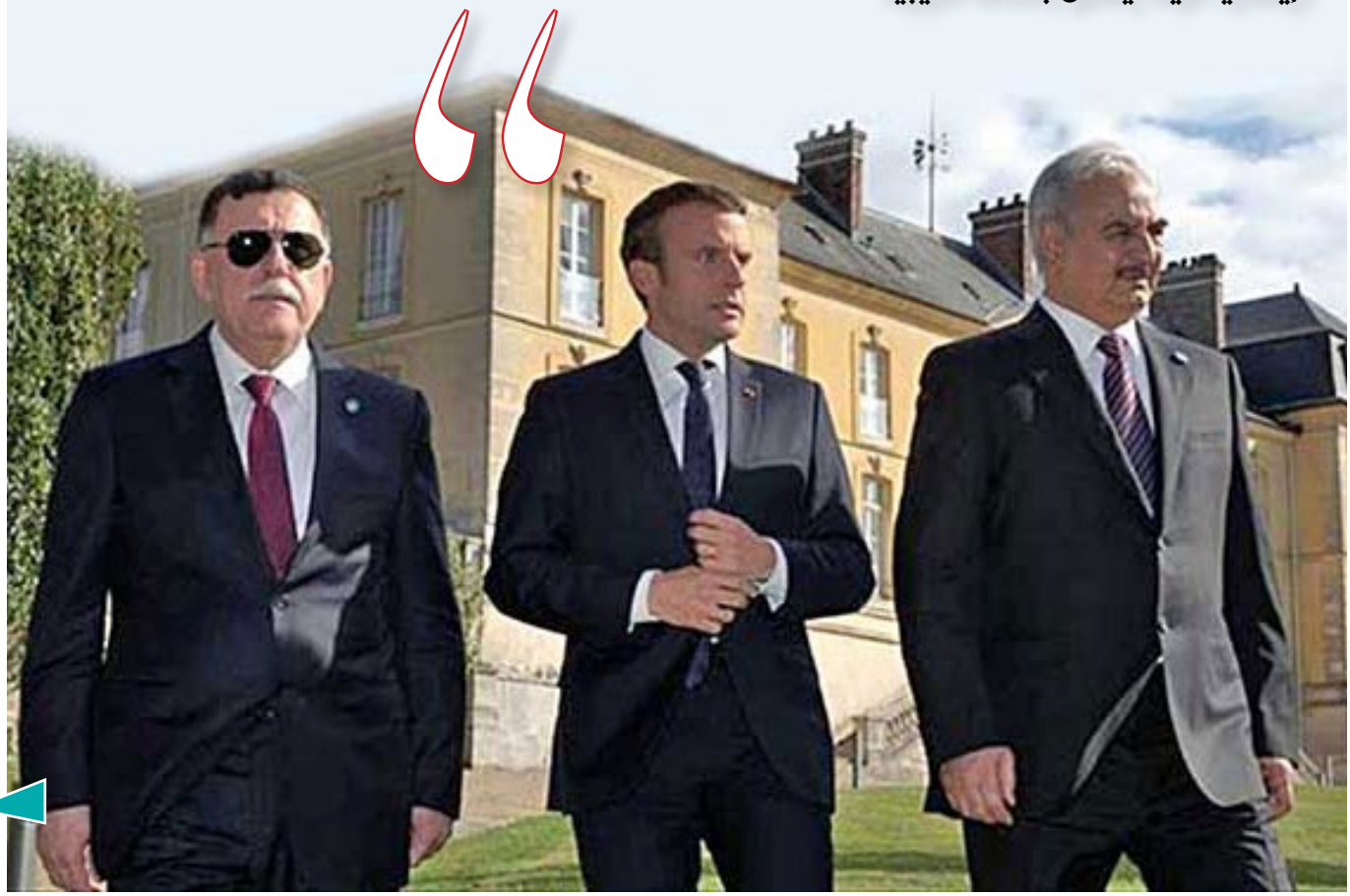

تصريحات الوزيرة الإيطالية كانت لنظيرتها الفرنسية، فلورنس بارلي، على هامش الاجتماع الوزاري بمقر الناتو في بروكسل بداية يوليو في وقت ذكرت مصادر إعلامية إيطالية أن الرئيس الفرنسي ماكرون يسعى إلى الاستحواذ على ثروات الطاقة في المستعمرة الإيطالية السابقة مستغلا الفوضى الليبية والفراغ السياسي الانتقالي الحالي في روما.

وبحسب صحيفة «لاستامبا» الإيطالية فإن صراعا يجرى بين روما وباريس، وأن هذه الأخيرة أطلقت العنان للقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، لبسط سيطرته على البلاد وممارسة أكبر قدر من الضغوط على حكومة فائز السراج في طرابلس. وقالت الصحيفة في تقرير لها، إن «حفتر يوظف انتصاراته العسكرية لتوسيع دائرة نفوذه وتهديد إيطاليا والاتحاد الأوروبي، بوقف التعاون في ملف الهجرة الحيوي للأوروبيين».

وأشارت إلى أن إيطاليا تعارض بوضوح الأجندة السياسية التي وضعها الرئيس الفرنسي ماكرون في ليبيا وتنظيم انتخابات قد لا تؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى، مشيرة إلى أن «ماكرون قام بتهميش مصراتة وقادة الميليشيات في طرابلس من خلال مبادرته الأخيرة».

وأوضحت أن روما تريد اعتماد الدستور واتخاذ خطوات محددة قبل أي اقتراع، مشيرة إلى وجود معسكرين دوليين في إدارة الأزمة الليبية، الأول تقوده فرنسا، ويدعم خطة ماكرون للسيطرة على الوضع، أما الآخر فتديره إيطاليا وهو مناهض لحفتر، في حين لا يزال الموقف الأمريكي غير واضح. ودعت الصحيفة إلى إرساء تحالف عملي وفعلي بين الولايات المتحدة وإيطاليا لإدارة الوضع في ليبيا والتصدي لسعي فرنسا، توجيه العملية السياسية في البلاد وإزاحة إيطاليا وضرب مصالحها.

وقالت الوزيرة الإيطالية، إنها «طلبت مساعدة واشنطن للقيام بدور قيادي في إحلال السلام في ليبيا»، وذلك خلال مباحثات كانت أجرتها مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون في العاصمة الإيطالية روما الشهر الماضي. وأوضحت أنها ستزور ليبيا قريبا للقاء القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر. ولفتت

إيطاليا تعارض بوضوح الأجندة السياسية التي وضعها الرئيس الفرنسي ماكرون في ليبيا وتنظيم انتخابات قد لا تؤدي إلا إلى مزيد من الفوضى.

إليزابيتا ترينتا

ترينتا إلى أن خطة إجراء انتخابات في ليبيا «ليست أفضل ما يمكن القيام به»، موضحة أن «الولايات المتحدة كانت شاهدة على ما يحدث في العراق عندما تسرع الأمور». وكشفت أنها طلبت من بولتون المساعدة في إطلاق مهمة عسكرية إيطالية مخططة إلى النيجر في أفريقيا، للمساعدة في محاربة المهربين الذين يرسلون المهاجرين عبر الصحراء إلى ليبيا، حيث ينقلون في قوارب متجهة إلى أوروبا.

وكانت وزيرة الدفاع الإيطالية أجرت مباحثات مع مستشار الأمن القومي الأمريكي في روما في 26 يونيو الماضي، وأشارت عقب المباحثات إلى «تقارب كبير في وجهات النظر بين إيطاليا والولايات المتحدة حول الحاجة إلى دعم كامل لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة».

وقال المحلل السياسي فيصل بو الرايقة، إن «هذه التصريحات ليست المرة الأولى، لنتذكر في العام الماضي عندما زار رئيس الحكومة الإيطالية، الرئيس الامريكي دونالد ترامب العام الماضي، وطلب منه شخصيا إعطاءه اليد العليا في ليبيا، لكن ترامب رفض ذلك». وأشار إلى أنه «من المتفق عليه في الاتحاد الأوروبي أن أي دولة يحدث فيها خلل أو تصدعات فإن اليد الأولى تكون للمستعمر ولذلك تحركت إيطاليا». وتابع أن إيطاليا في الفترة الماضية وتحديدا منذ 2017 تدخلوا بقوة عبر رئيس جهاز المخابرات الإيطالي وسفيرهم، بغية السيطرة على النفط والغاز وثروات البلاد، مشيرا إلى أن اللقاءات التي يجريها مسؤولون إيطاليون مع عمداء البلديات ورؤساء المحليات في الغرب الليبي».

وشددت «لاستامبا» على أن الدور الفرنسي في ليبيا يهدد الأمن القومي الإيطالي نفسه، وأنه رغم نفي ماكرون أي توجهات عدوانية، فإن سياسته تهدف إلى تهميش إيطاليا في مجمل المغرب العربي.

وأدت التحركات الفرنسية إلى إثارة القلق الإيطالي وخاصة على مستوى العلاقات السياسية، حيث سجل عام 2017، زيارات بين الجانبين الليبي والفرنسي، وازداد القلق الإيطالي، بعد استضافة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، للقاء يضم رئيس المجلس الرئاسي، فايز السرّاج، وقائد الجيش الوطني الليبي، المُشير خليفة حفتر، في لا سيل سان-كلو، في يوليو 2017، لبحث تسوية الخلافات بين الطرفين، والذي أسفر عن اتفاق لوقف إطلاق النار، والعمل من أجل تنظيم انتخابات لإنهاء الفوضى التي تعيشها ليبيا.

وزار وزير أوروبا والشؤون الخارجية، جان إيف لودريان، طرابلس ومصراتة وبنغازي وطبرق في 4 سبتمبر، والتقى رئيس الحكومة فايز السراج، والمُشير خليفة حفتر، والسيد عبد الرحمن السويحلي، والسيد عقيلة صالح، وختاماً بـ 21ديسمبر، توجّه وزير أوروبا والشؤون الخارجية، إلى ليبيا للقاء رئيس الحكومة فايز السراج، في طرابلس، والمُشير خليفة حفتر في الرجمة.

> استمرت فرنسا بزيادة مساحة دورها في المشهد الليبي وتقزيم الدور الإيطالي، بعد اللقاء الثاني الذي عقد في 29 مايو الماضي، في باريس.

وفي إطار التوغل السياسي الفرنسي، لاقت الحكومة الإيطالية اتهامات من المعارضة، حيث قالت زعيمة حزب إخوة إيطاليا اليميني، جورجيا ميلوني، على تويتر أن «الاجتماع الليبي الذي نظمته فرنسا، يظهر الفشل التام للسياسة

الخارجية الإيطالية».

واستمرت فرنسا بزيادة مساحة دورها في المشهد الليبي وتقزيم الدور الإيطالي، بعد اللقاء الثاني الذي عقد في 29 مايو الماضي، في باريس، والذي ضم قائد الجيش الليبي المشير، خليفة حفتر، ورئيس حكومة الوفاق، فايز السراج، ورئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، لوضع مسودة خريطة طريق نحو الانتخابات، ليأتي تاريخ عقد القمة الليبية في باريس، متزامناً مع انشغال روما بحالة الفراغ السياسي الانتقالي.

ووصفت صحيفة الإيطالية، الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بأنه يحاول «سرقة» ليبيا، عن طريق استغلال الصدام الداخلي الليبي، وأن فرنسا تسعى للاستحواذ على ثروات الطاقة في المستعمرة الإيطالية سابقاً، وأن هدف المبادرة الفرنسية، انتزاع مكانة إيطاليا السياسية والاقتصادية في ليبيا.

و تواصل الصراع الفرنسي الإيطالي مع بدء «الحرب الكلامية بين فرنسا وإيطاليا» بشأن اجتماع باريس، الذي اعتبرته صحف إيطالية محاولة فرنسية للاستفادة من احتياطات ليبيا الهائلة من النفط والغاز على حساب إيطاليا.

المحلل السياسي عبد الحكيم معتوق يرى أن الصراع الدولي على مصادر الطاقة في ليبيا هو «صراع اقتصادي بين فرنسا وإيطاليا»، وتحديدا بين شركتي إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية. وأضاف، أن تداعيات التدخل الدولي على الساحة الليبية «أربك المشهد ولم يترك مجالا للمصالحات المجتمعية أو المقاربات السياسية والانتعاش الاقتصادي في البلاد». واعتبر معتوق أنه عندما تتقاسم الدول الحصص الاقتصادية في ليبيا «ستنتهي الأزمة التي طالت لأكثر من سبع سنوات، حيث يمكن وقتها الحديث عن استقرار دائم».

> تواصل الصراع الفرنسي الإيطالي للاستفادة من احتياطات ليبيا الهائلة من النفط والغاز.

على خلفية مزاعم بإنشاء قواعد عسكريّة:

موجة التوتّر بين ليبيا وإيطاليا ترتفع عاليًا

محمد بالطيب

عاد التوتّر من جديد إلى العلاقات بين ليبيا وإيطاليا على خلفية ما قيل إنّها مساع إيطاليّة لإنشاء قواعد عسكريّة بالجنوب الليبي، فقد عاد الجهاز الإصطلاحي القديم للتداول في الصحافة الليبية ومواقع التواصل الإجتماعي، فـ«الشاطئ الرابع لروما» و"عودة الاستعمار" وخطب عمر المختار كلها عادت للحضور بزخم كبير في الأشهر الماضية كردّة فعل عن الدّور الإيطالي الحالي في ليبيا، بموازاة خطابات ديبلوماسيّة من حكومة الوفاق والحكومة الإيطالية، بتصريحات مهدئّة ونافية لهذه "المزاعم"، تقابلها تهديدات عسكريّة من جانب الجيش الليبي بـ"اللّجوء إلى القوة».

تاريخيًا، شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين عدّة تقلبات، وقبل العام 2011 مرّت العلاقات الليبية-الإيطاليّة بعدّة مراحل، ففي العام 1974 تم توقيع اتفاقية روما للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني بين البلدين، وفي عام 1998 وقع الطرفان معاهدة من أجل إغلاق الحقبة السلبية للاستعمار الايطالي وتقضي بعدم فتح الملف في المستقبل وإنهاء النزاع التاريخي، بعد أن كانت العلاقات قد وصلت الى مرحلة القطيعة طيلة عقد الثمانينات، بسبب انخراط روما في الحصار الغربي على طرابلس.

وفي العام 2000 تم توقيع اتفاقية روما بشأن الحرب على الارهاب، والجريمة المنظمة، ومكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية، تلتها اتفاقية أخرى في العام 2003 في العاصمة طرابلس بخصوص التنسيق والتعاون الثقافي والعلمي والتقني.

في ديسمبر/كانون الاول 2007 وقعت ايطاليا وليبيا اتفاقا لإجراء دوريات بحرية مشتركة لقمع عمليات تهريب البشر، قبل أن يوقع رئيس الحكومة الإيطالية آنذاك سلفيو برلسكوني في أغسطس من العام 2008 اتفاقا تاريخيا في بنغازي يقضي بأن تدفع ايطاليا 5 مليار دولار كتعويض عن الأضرار التي لحقت ليبيا إبان الحقبة الاستعمارية.

وقال الزّعيم الليبي الرّاحل معمّر القذافي حينها ان "إيطاليا بهذه الوثيقة التاريخية تعتذر لليبيا عن القتل والتدمير والقمع ضد الليبيين أثناء الحكم الاستعماري"، وهو الاتفاق الذي يعتبر تاريخيًا بين بلدين وفي تاريخ الاستعمار الغربي وعلاقته بالمستعمرات السابقة.

وفي العام 2009 أجرى الزعيم الليبي معمّر القذّافي أول زيارة له إلى إيطاليا، أعقبها بزيارة ثانية في أغسطس من العام 2010 للاحتفال بتوقيع معاهدة الصداقة الليبية الإيطالية، ولإجراء محادثات مع رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني.

** "17 فبراير" تعيد خلط الأوراق

مع بداية الأزمة الليبية في العام 2011 انحازت إيطاليا إلى "المجلس الوطني الانتقالي الليبي"، ففي أبريل من نفس العام، قال وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني بعد اجتماعه مع علي العيساوي عضو المجلس الوطني الانتقالي حينها والمسؤول عن الشؤون الخارجية "قررنا الاعتراف بالمجلس بصفته المحاور السياسي والشرعي الوحيد الذي يمثل ليبيا". وقبل ذلك في شهر آذار/مارس ألغت إيطاليا اتفاقية الصداقة مع ليبيا احتجاجا على ما أسمته بـ"أعمال العنف ضد المحتجين».

وفي الحادي والعشرين من شهر يناير 2012 أدى رئيس الوزراء الايطالي ماريو مونتي زيارة الى ليبيا وقع خلالها إعلانا مشتركا لرسم العلاقات الثنائية بين البلدين بعد سقوط نظام العقيد معمّر القذّافي، قبل أن يوقّع الجانبان في العام 2014 اتفاقية خاصة بالتعاون العسكرى، يرمي الى "تعزيز الدعم السياسى الدولى والمادى للقوات المسلحة الليبية" حيث بدأ من خلالها الجيش الإيطالي في برنامج يهدف إلى تدريب 2000 مجند ليبي.

تاريخيًا، شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين عدّة تقلبات، وقبل العام 2011 مرّت العلاقات الليبية-الإيطاليّة بعدّة مراحل تراوحت بين التوتر والهدوء.

وفي مايو 2016 ناقشت وزارة الخارجية الإيطالية مع ليبيا تجديد اتفاق يرجع إلى عام 2008 تعهدت بمقتضاه إيطاليا باستثمارات بمليارات الدولارات، في مقابل عقود للطاقة والسيطرة على الهجرة غير المشروعة من شمال أفريقيا قبل أن تعلن في أغسطس 2016 عن إبرام اتفاقية مع ليبيا من أجل اتخاذ تدابير عاجلة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، تلاها الإعلان عن تشكيل غرفة "إيطالية - ليبية " لمراقبة الشواطئ والحدود الليبية .

مع بداية العام 2017 ومع تسلم حكومة السراج لمهامها عقب اتفاق الصخيرات، وقع هذا الأخير، مع رئيس الوزراء الإيطالي باولو جينتيلوني معاهدة لدعم مراقبة الهجرة غير النظامية عبر ليبيا، ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، والسيطرة على الحدود الجنوبية.

غير أن هذه العلاقات شهدت توترا كبيرا مع اعلان روما في شهر أغسطس العام الماضي إرسال قوات بحريّة الى السواحل الليبية حيث وصلت بارجة عسكريّة إيطالية إلى المياه الإقليمية الليبية في إطار ما قال الجانب الإيطالي أنّه «تفعيل اتفاق ليبي-إيطالي موقّع في عام 2008".

وهو القرار الذي خلّف آنذاك ردود فعل واسعة في الأوساط الشعبيّة الليبية وفي الدوائر السياسية شرق البلاد وصلت لحد تهديد القائد العام للقوات المسلحة الليبية، المشير خليفة حفتر، بالتصدي لأي قطعة بحرية تدخل المياه الإقليمية الليبية، كما أصدر البرلمان الليبي بيانات تنديد واستنكار فيما أعلنت الحكومة المؤقتة بالبيضاء رفضها لهذه الخطوات الدّوليّة.

هذا التوتّر عمّقته أنباء نقلها موقع "ماسجيرو" الإيطالي عن أن وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني عقد اتفاقا مع رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فائز السراج يقضي بإقامة قاعدة عسكرية إيطالية في غات جنوبي ليبيا.

مزاعم أكّدها العميد أحمد المسماري، المتحدث باسم القوات المسلحة، الذي ذكر في تصريحات صحافية أن هناك دولا تسعى لإنشاء قواعد عسكرية في ليبيا بحجة التصدي للهجرة غير الشرعية. موضحا أن إيطاليا بدأت بتحركات عسكرية في منطقة غات جنوب ليبيا، مؤكداً أن الجيش الوطني سيلجأ للقوة في حال نشر قوات إيطالية في الجنوب، وهو ما خلّف كذلك ردود فعل سياسيّة وشعبيّة واسعة، رافضة ومستنكرة لهذه الخطوة التي رؤوا فيها «عودة للاستعمار"، حيث أصدرت معظم قبائل الجنوب الليبي بيانات رفض لهذا القرار المزعوم الذي نفته إيطاليا على لسان سفيرها لدى ليبيا، جوزيبي بيروني. حيث قال بيروني في تغريدة عبر حسابه الرسمي بموقع "تويتر": "إن الشائعات حول إنشاء إيطاليا قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا هي ببساطة أخبار مزيفة". مضيفا أن الداخلية تقود برنامج الاتحاد الأوروبي الهادف إلى تقوية السيادة الليبية وإمكانات وقدرات حرس الحدود لمكافحة تجار البشر، بحسب تعبيره.

> في ديسمبر كانون الاول 2007 وقعت ايطاليا وليبيا اتفاقا لإجراء دوريات بحرية مشتركة لقمع عمليات تهريب البشر، قبل أن يوقع الطرفان في أغسطس من العام 2008 اتفاقا تاريخيا في بنغازي يقضي بأن تدفع إيطاليا 5 مليار دولار كتعويض عن الأضرار التي لحقت ليبيا إبان الحقبة الاستعمارية.

ابين اعتذار 2008 وأطماع 2018

روما لا تزال تحن إلى الشاطئ الرابع

الحبيب الأسود

بات واضحا أن روما لا تزال تحنّ إلى مستعمرتها القديمة ليبيا، ورغم أن إيطاليا اعتذرت رسميا للشعب الليبي عن فترة الاحتلال، إلا أنها وجدت الفرصة ملائمة لتنقلب عن ذلك الموقف التاريخي، ويذكر الليبيون يوم الثلاثين من أغسطس 2008 عندما وقع الزعيم الراحل معمر القذافي ورئيس الحكومة الايطالية برلسكوني «اتفاقية تعاون وصداقة» تقضي بدفع تعويضات إيطالية عن الحقبة الاستعمارية لليبيا بمليارات الدولارات وسط «أسف» إيطالي عن الآلام التي سببها الاستعمار الايطالي للشعب الليبي، وعندما قبل برلسكوني رأس أبن عمر المختار، مبديا انحناءه أمام ذكرى شيخ الشهداء.

فبعد 40 عاما من الخلافات بين البلدين أقرت روما في ذلك اليوم التاريخي بالمسؤولية الأخلاقية والأضرار التي لحقت بالشعب الليبي أثناء فترة الاستعمار الإيطالي، وأعلن برلوسكوني أن بلاده ستدفع لليبيا خمسة مليارات دولار على مدى السنوات الـ25 المقبلة تعويضا عن الفترة الاستعمارية. وأكد أن هذا الأمر هو «اعتراف أخلاقي بالأضرار التي لحقت بليبيا من قبل ايطاليا خلال فترة الحكم الاستعماري»، مجددا في الوقت ذاته «أسفه وأسف الشعب الإيطالي» عن هذه الحقبة.

وبمقتضى هذا الاتفاق بين البلدين كان من المنتظر أن يتم استثمار 200 مليون دولار سنويا على مدى 25 سنة قادمة من خلال تنفيذ مشروعات استثمارية في ليبيا، وفقا لما قاله رئيس الوزراء الإيطالي، الذي أردف قائلا إن هذا الاتفاق يضع نهاية لأربعين سنة من الخلافات.

من جانبه قال الزعيم الليبي أثناء حفل التوقيع إن الاتفاق يفتح الباب للتعاون المستقبلي والشراكة بين ايطاليا وليبيا، مشيرا إلى أن ايطاليا تعتذر في هذه الوثيقة التاريخية عن القتل والدمار والظلم ضد الليبيين أثناء الحكم الاستعماري. ووصف الزعيم الليبي، الذي طرد المستوطنين الايطاليين في عام 1970 وصادر ممتلكاتهم، إن ايطاليا اليوم «هي دولة صديقة». وحتى العام 2011 كانت ليبيا تتهم إيطاليا بقتل آلاف الليبيين وتشريد ألاف آخرين من قراهم في الصحراء ومدنهم المطلة على البحر المتوسط خلال الاستعمار الايطالي لليبيا بين عامي 1911 و1943.

> يذكر الليبيون يوم الثلاثين من أغسطس 2008 عندما وقع الزعيم الراحل معمر القذافي ورئيس الحكومة الايطالية برلسكوني «اتفاقية تعاون وصداقة» تقضي بدفع تعويضات إيطالية عن الحقبة الاستعمارية لليبيا بمليارات الدولارات وسط «أسف» إيطالي عن الآلام التي سببها الاستعمار الايطالي للشعب الليبي.

ولكن الفرق شاسع بين 2008 و2018، فليبيا سيدة قرارها، وصاحبة التأثير البالغ في محيطها العربي والإفريقي والمتوسطي والدولي لم تعد هي ذاتها ليبيا اليوم المنقسمة على ذاتها، والخاضعة في جانب كبير منها لحكم المليشيات واللوبيات والجماعات المرتبطة بالخارج أكثر من إرتباطها بالداخل، وبرحيل القذافي وسقوط نظامه في 2011، تم استضعاف البلاد واستغلال واقعها المأساوي لفائدة القوى الأجنبية، ومنها إيطاليا التي يبدو أنها عادت لتحن الى حقبة الاستعمار

كوماندوس فرنسي

الاستيطاني، وهي التي لا يزال جزء مهم من أبنائها يتحدثون عن زمن سيطرتهم على ثروات ليبيا وخيراتها وموقعها الجغرافي المؤثر وساحلها الجميل وأراضيها الخصبة، عندما كانت ليبيا تعتبر الشاطئ الرابع (بالإيطالية:La Quarta Sponda) لإيطاليا وهو مصطلح أطلقه موسوليني على الشاطئ الليبي، وقد أشتق المصطلح بسبب وجود ثلاث شواطئ في شبه جزيرة إيطاليا (الأدرياتيكي والتيراني والأيوني) واعتبرت ليبيا الرابعة.

ومنذ أيام، ذكرت صحيفة الجورنال الإيطالية أن وزيرة الدفاع الإيطالية وجهت تحذيرا للحكومة الفرنسية فيما يخص تدخلها في الشأن الليبي مشيرة أن "الدونا إليزابيتا ترينتا" قالت:أن إيطاليا هي الدولة القادرة على قيادة الدولة الليبية، مؤكدة أن القيادة بيد "إيطاليا" فيما يتعلق بالحالة الليبية، وأشارت الوزيرة في تصريحات سابقة على هامش الاجتماع الوزاري بمقر الناتو في بروكسل، أن هناك التزاما واضحا من قبل إيطاليا في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال الأنشطة الرامية إلى إحلال الاستقرار، لا سيما في مناطق المتوسط، شمال أفريقيا والشرق الأوسط، كما أن إيطاليا ستبقى حاضرة ضمن حلف شمال الأطلسي، الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ووفقا لمصادر مقربة من الوزيرة، فقد أعربت ترينتا عن أملها بأن يكون حلف شمال الأطلسي أكثر مطاوعة ومرونة، لا ينظر إلى الشرق فقط، بل يبدأ بالنظر إلى الجنوب أيضاً.

في الأثناء، دعا تقرير إيطالي الولايات المتحدة، إلى التحالف مع روما لإدارة الأوضاع في ليبيا، ومحاربة النفوذ الفرنسي في هذا البلد النفطي، واصفًا التنافس القائم بين

> الفرق شاسع بين 2008 و2018، فليبيا سيدة قرارها، وصاحبة التأثير البالغ في محيطها العربي والإفريقي والمتوسطي والدولي لم تعد هي ذاتها ليبيا اليوم المنقسمة على ذاتها، والخاضعة في جانب كبير منها لحكم الميلشيات واللوبيات والجماعات المرتبطة بالخارج أكثر من إرتباطها بالداخل.

أحمد المسماري

البلدين الأوروبيين في ليبيا بأنه "مباراة نارية". واتهم التقرير، الذي نشرته صحيفة "لاستامبا" الإيطالية، فرنسا، بالسعي إلى توجيه العملية السياسية في ليبيا، وإزاحة إيطاليا و استهداف مصالحها. واعتبر أن زيارة مقررة لرئيس الحكومة الإيطالية، جوزيبي كونتي، إلى واشنطن واجتماعه المرتقب مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يجب أن تكون مناسبة لإقامة ما وصفته بـ "التحالف العملي و الفعّال" في ليبيا.

وطالب التقرير رئيس الحكومة الإيطالية بنقل مخاوف بلاده من الدور الفرنسي في ليبيا للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبأن يعرض عليه استخدام القواعد العسكرية الإيطالية في منطقة المغرب العربي. ووصف ما يجري في ليبيا بأنه، "مباراة نارية بين روما وباريس"، متهمًا فرنسا بممارسة ضغوط كبيرة حكومة فايز السراج في طرابلس. وأشار إلى أن إيطاليا تعارض بوضوح الأجندة السياسية التي وضعها الرئيس الفرنسي ماكرون في ليبيا، وتنظيم انتخابات قد لا تؤدي إلا لمزيد من الفوضى، معتبرًا أن "ماكرون قام بتهميش مصراتة وقادة الميليشيات في طرابلس من خلال مبادرته الأخيرة".

وأوضح التقرير أن روما "تريد اعتماد الدستور واتخاذ خطوات محددة قبل أي اقتراع"، مشيرًا إلى وجود معسكرين دوليين في إدارة الأزمة الليبية، الأول تقوده فرنسا ويجمع دولًا عربية وروسيا، ويدعم خطة ماكرون للسيطرة على الوضع، أما الآخر فتديره إيطاليا وتركيا، في حين لا يزال الموقف الأمريكي غير واضح. واعتبر أن الدور الفرنسي في ليبيا يهدد الأمن القومي الإيطالي نفسه، وأنه رغم نفي ماكرون أي توجهات "عدوانية"، فإن سياسته تهدف إلى "تهميش إيطاليا في مجمل المغرب العربي".

الى ذلك، أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية اليوم السبت 30 يونيو الماضي، استعداد قوات الجيش للتصدي إلى أي محاولة لانتهاك السيادة الليبية، مشيرةً إلى أن إيطاليا تسعى لإنشاء قوات عسكرية في الجنوب الليبي. وأكد المتحدث باسم القوات الليبية المسلحة عميد أحمد المسماري، استعداد الجيش للتصدي لأي «محاولة لانتهاك السيادة الليبية»، مشيرا إلى أن «أطراف خارجية مثل إيطاليا، تسعى لإنشاء قوات عسكرية في الجنوب الليبي، وتحديدا في مدينة غات»، وفقاً لوكالة الأنباء الليبية. وأضاف المسماري أن «تواجد قوات إيطالية في الجنوب، جاء على خلفية توقيع رئيس المجلس الرئاسي غير الدستوري فائز السراج اتفاقيات مع الجانب الإيطالي، دون الرجوع إلى مجلس النواب ولجنة الأمن القومي في البرلمان ليتم اعتمادها في المجلس».

وحذر المتحدث الرسمي باسم القوات الليبية المسلحة من «أي تدخل بالسيادة الليبية»، مؤكداً أن «الجيش والبرلمان سيقومان باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال أي تدخل. وأشار إلى أن «اختيار غات ربما جاء نظراً لموقعها الجغرافي، إلى جانب أهميتها الاقتصادية، نظراً لاحتوائها على الذهب واليورانيوم والمعادن». وفقاً لوكالة الأنباء الليبية

كما أصدر المجلس الأعلى لمدن وقبائل فزان، بيانًا بشأن تواجد قوات إيطالية على أرض الوطن، واستهل البيان باعتبار ما يحدث اليوم هو تنفيذ لمشروع المستعمر

> حول الخطوات التي تم اتخاذها لمواجهة المخططات الإيطالية، كشف أن القيادة العامة للقوات المسلحة قد قامت بتكليف اللواء توفيق الشريف، آمرا للكتائب والقوات المكلفة بحماية المنطقة.

القديم الجديد الذي استطاع إثارة الفتن والنزاعات المناطقية والجهوية بين أبناء الوطن الواحد والذي بدوره نتج عنه خراب ودمار وقتل وتهجير وتشريد لأبنائه. وأوضح البيان، أنه بذلك تحول الوطن إلى مناطق وكانتونات قزمية تكن العداء والبغضاء لبعضها مما أدخل الوطن في مرحلة حرجة وخطيرة من التشرذم والانزواء ولذلك بات لزاما علينا أن يقف كل منا موقف جاد وصادق يساعد على لم الوطن وأهله على طاولة واحدة من أجل مستقبل أولادنا وأحفادنا وإعادة اللحمة الوطنية وقطع الطريق أمام المستعمر الذي أراد احتلالنا.

وتابع البيان، أنه انطلاقا من المسئولية الوطنية والتاريخية ومن مبدأ الحرص على وحدة الوطن وايمانا منا كقبائل ومدن فزان ندين وبشدة التصريحات الغير مسئولة التي أدلى بها وزير خارجية المستعمر الجديد القديم.

وأشار البيان، إلى أن وزير داخلية إيطاليا تحدث عن إنشاء مراكز إيواء المهاجرين على الحدود الجنوبية لليبيا بحماية إيطالية متناسيا هذا الوزير الاتفاقيات الدولية ومن بينها اتفاقية الصداقة الليبية الإيطالية الموقعة سنة 2008 والتي تنص على احترام الشرعية الدولية والمساواة السيادية وعدم اللجوء إلى التهديد واستخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعليه فإن المجلس الأعلى لمدن وقبائل فزان يرى أن أي تواجد لقوات أجنبية تحت أي مسمى أو ذريعة هو احتلال وغزو ممنهج.

كما شدد رئيس ديوان وزارة الداخلية التابعة للحكومة المؤقتة، العقيد أحمد بركة، على وجود قواعد وقوات عسكرية إيطالية، بشكل علني ومعلوم، في مدينة مصراتة، وأوضح أن إيطاليا تحاول توطين المهاجرين الأفارقة في مدينة غات، لإبعادهم عن جزيرة صقلية وعن أوروبا، مضيفاً، أن هناك مؤشرات قوية على سعي إيطاليا وحلفائها إلى إعادة احتلال ليبيا، دون إرادة الشعب الليبي. وتابع، "منطقة غات واحة حيوية استراتيجية سياحية، تطل على الجزائر، ويتدفق إليها المهاجرون من كل من مالي وتشاد"

> بين 2008 و 2018 غاب القرار الرسمي، لكن نبض أغلب أبناء الشعب الليبي لا يزال حيا، يؤمن بضرورة التضحية بالغالي والنفيس من أجل تحصين سيادة البلاد وحمايتها من الغزاة الطامعين، خصوصا عندما يكون تكون هناك معرفة سابقة مع هذا الغازي.

وقال بركة، إن رفض إيطاليا والدول الأوروبية تسليم الموانئ النفطية إلى المؤسسة المنبثقة عن الحكومة المؤقتة يشير إلى الرغبة في عدم معرفة حجم ثروات الليبيين من عائدات النفط، ومراقبة إنفاقها، مضيفاً أنه قد اتضح لأهالي الجنوب أن أموال النفط، والذي يبذلون جهدا كبيرا من أجل حمايته، في حقول الفيل والشرارة وغيرهما، يتم حرمانهم منها، ومنحها للإرهابيين، ليعيدوا محاربة الشعب الليبي، وتدمير مقدراته، لافتاً إلى أن الجنوب يعاني تدهورا على المستوى الأمني والصحي والاقتصادي.

وأشار إلى تدخل إيطاليا في أزمة الاقتتال بين قبيلتي "التبو" و "أولاد سليمان"، وعقد مؤتمر المصالحة في روما، بحضور وزير الداخلية الإيطالي، ممثلا للحكومة الإيطالية، بالإضافة إلى مسؤول الهجرة، لافتاً إلى أنه تم الاتفاق خلال الاجتماع على عدة بنود، منها الرجوع إلى اتفاقية عام 2008، والتي أبرمت بين ليبيا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي، بإنشاء قواعد عسكرية للجيش الليبي، بحسب تأكيده.

ولفت المسؤول الليبي إلى موقف أهالي الجنوب القوي الرافض للتدخلات والمحاولات الإيطالية، مشيراً إلى قيام قبيلة الطوارق بالتنسيق مع قبائل الجنوب، وأهالي غات بإغلاق المطار ومنع دخول الإيطاليين، بالإضافة إلى مطالبة القيادة العامة للجيش الوطني باستهداف أي جسم أجنبي، ومنع انتهاك السيادة الوطنية.

وحول الخطوات التي تم اتخاذها لمواجهة المخططات الإيطالية، كشف أن القيادة العامة للقوات المسلحة قد قامت بتكليف اللواء توفيق الشريف، آمرا للكتائب والقوات المكلفة بحماية المنطقة، فيما اجتمعت قبائل الطوارق مع قبائل التبو وأولاد سليمان والقذاذفة والورفلة والمقارحة، وكافة مكونات الجنوب، حيث تم الاتفاق على عقد اجتماع طارئ لأعيان ومشايخ قبائل الجنوب، بمدينة مرزق.

ومن جانبه، استنكر الاتحاد العام لعمال النفط والغاز، تصريحات وزيرة الدفاع الإيطالية "إليزابيتا ترينتا" بشأن قيادة بلادها لليبيا، مؤكدة أن هذا التصريح يعتبر «فاشية جديدة»، ومحذرة في الوقت نفسه من أن هذه التصريحات تسبب عداء بين الشعبين الليبي والإيطالي. ووجه الاتحاد في بيان له، رسالة لإيطاليا، قائلا: «ليبيا ستكون محرقة لكم ولأحلامكم ما دام فيها أحفاد عمر المختار».

أما النّاطق باسم مكتب المجاهدين القدامى ضّد الغزو الإيطالي في مدينة المرج الحاج مفتاح إسباق العرفي فأكد أن المكتب قد أصدر بياناً ضدّ الغزو الإيطالي استنكر فيه وأدان ورفض استغلال إيطاليا للهجرة غير الشّرعيّة ومحاولاتها لإنشاء قاعدة عسكرية في الجنوب الليبيّ. وقال العرفي أن هذا العمل إن دلّ على شئٍ فهو

المجلس الأعلى للقبائل

يدلّ على أنّ إيطاليا لازالت تعتبر ليبيا الشاطئ الرابع لها.

هذا وبعث النّاطق باسم مكتب المجاهدين القدماء ضدّ الغزو الإيطالي برسالة إلى القائد العام المشير أركان حرب خليفة أبوالقاسم حفتر بأنهم على أتمّ الاستعداد للمرابطة في ميادين القتال لمواجهة إيطاليا كما فعل أباؤهم في عام 1931 ميلادي. وتابع «سنواجههم كما واجههم أباؤنا في الكفرة بكل شجاعة حتى وصل الأمر إلى ربط أرجلهم وقالوا كلمتهم الشهيرة "مرحب بالجنة جت تدنى" ونالوا فيها الشهادة في سبيل الدفاع عن الوطن».

بينما أعرب المجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية، عن انتقاده للتصريحات التي أدلى بها وزير داخلية إيطاليا بشأن إقامة مراكز إيواء للمهاجرين غير الشرعيين في الجنوب الليبي. وقال المجلس في بيان، إن هذه التصريحات تعد عملا استفزازيا وعدوانيا ينم علي الروح الاستعمارية التي كنا نعتقد أننا تجاوزناها بعد ما قدمت إيطاليا اعتذار للشعب الليبي وقبلت تعويض الشعب علي حقبت الاستعمار في 1911 م ألا «إننا فوجئنا بهذه الروح الاستعمارية تعود مما يؤكد أن الاستعمار ممكن أن يعود إذا ما توفرت شروطه، مؤكدا أن القبائل الليبية تستنكر هذه التصريحات التي يدلي بها بعض المسؤولين الغربيين ويطالبون شعوبهم بمحاسبتهم».

كما حيّا المجلس الأعلى للقبائل، في بيانه ما قام به أفراد الشعب المسلح من أبناء قبيلة الطوارق بقفل المطار ومنع أي طائرة عسكرية من الهبوط، مؤكدا استعداد أبنائها للدفاع عن ليبيا متضامنين مع قواتهم المسلحة، محذرا العملاء الخونة الذين يحاولون بيع الوطن أن يوم الحساب أصبح قريب وقريب جدا.

بين 2008 و2018 غاب القرار الرسمي، لكن نبض أغلب أبناء الشعب الليبي لا يزال حيا، يؤمن بضرورة التضحية بالغالي والنفيس من أجل تحصين سيادة البلاد وحمايتها من الغزاة الطامعين، خصوصا عندما يكون تكون هناك معرفة سابقة مع هذا الغازي، تماما كما كان مع الفاشست الطليان. والغازي يبقى غاز، حتى وإن رحب به البعض قائلا: مرحبتينً بغازي روما من غيرك ما تكون حكومة.

بعث النّاطق باسم مكتب المجاهدين القدماء ضدّ الغزو الإيطالي برسالة إلى القائد العام المشير أركان حرب خليفة أبوالقاسم حفتر بأنهم على أتمّ الاستعداد للمرابطة في ميادين القتال لمواجهة إيطاليا كما فعل أباؤهم في عام 1931 ميلادي.

الدور الإيطالي في ليبيا

بين الهواجس الأمنية والمصالح الاقتصادية

حسين مفتاح

ليس بحكم الجغرافيا والتاريخ فقط ترتبط ليبيا وإيطاليا بعلاقة خاصة. شهدت علاقة الطرفين حالات مختلفة من المد والجزر أشبه بأحوال المتوسط الذي تمتلك ليبيا أطول شواطئه في الضفة الجنوبية بينما تعد الشواطئ الإيطالية هي الأطول في ضفته الشمالية بل هي الأطول على الإطلاق. ويحتفظ التاريخ في سجلاته، العديد من السجالات التي دارت بين بحرية البلدين عبر حقب التاريخ المختلفة، لاسيما عندما كانت روما محور الحضارة في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، وكان البحارة الليبيون سادة البحر المتوسط، وتتالت الحروب والاحتلالات المتبادلة بين الطرفين حتى العصر الحديث الذي غزت فيه دول الشمال، الجنوب في موجة الاستعمار التي اقتسمت خلالها الدول الأوروبية القارة الأفريقية والشرق العربي، فكانت ليبيا من نصيب إيطاليا التي غزتها سنة 1911 بدعوى استعادة الشاطئ الرابع.

لعل هذا الحلم الذي طالما راود سادة روما هو ما جعل إيطاليا لا تتورع في التدخل المباشر إبان أحداث فبراير سنة 2011 على الرغم من العلاقة المميزة والاتفاقيات الاستثنائية التي كانت قد وقعتها قبيل اندلاع موجة «الربيع العربي»، فيما عرف باتفاقية الصداقة الليبية الإيطالية عام 2008، والتي تمكنت ليبيا بزعامة الراحل معمر القذافي، من الحصول عبرها على اعتذار صريح من الحكومة الإيطالية عن حقبة الغزو والاستعمار الإيطالي، إضافة إلى دفع تعويضات مادية جبرا للضرر الذي لحق بالشعب الليبي خلال تلك الفترة.

بعد اندلاع الأحداث الدامية في ليبيا منتصف شهر فبراير 2011 تولت المنظومة الدولية مهامها في التصعيد بوتيرة متزايدة تجاوزت كل الأعراف الدبلوماسية، بدءا من كذبة وزير خارجية بريطانيا الأسبق «وليام هيغ» الذي قال إن الزعيم الليبي معمر القذافي في طريقه إلى فنزويلا بعد بدء الأحداث، وتتالي التصريحات من رؤساء ومسؤولي عدد من الدول الكبرى التي نادى بعضهم بضرورة «رحيل القذافي»، وفي تلك الأثناء لم تتخذ الحكومة الإيطالية التي كان يرأسها برلسكوني، خطوات سريعة، بل بقيت في حالة تردد، حتى تأكدت من إصرار عدد من حلفائها من الدول الكبرى بما في ذلك أمريكا وفرنسا وبريطانيا على العمل للإطاحة بالنظام في ليبيا، لتجد نفسها أمام خيار الانضمام للمنظومة الدولية، وتعلن موقفها بالتخلي عن حليفها الاستراتيجي في شمال أفريقيا وتعترف بالممثل الجديد الذي اقترحته المنظومة الدولية وعرف بالمجلس الانتقالي الليبي والذي بدأت موجة الاعتراف به على حساب النظام ليتحول في وقت وجيز لصفة الممثل الشرعي لليبيا، وهو الأمر الذي اعترفت به إيطاليا أيضا في شهر أبريل سنة 2011، بعد أن أعلنت في وقت سابق إلغاء اتفاقية الصداقة الليبية الإيطالية، وشاركت ضمن قوات التحالف الدولي الذي قاده حلف شمال الأطلسي «ناتو»، بل شاركت بشكل فعلي بمساهمة طائرات سلاح الجو الإيطالي في العمليات القتالية واللوجيستية، علاوة على إتاحة عدد من القواعد الجوية على أراضيها لانطلاق مقاتلات الناتو لتنفيذ غاراتها على ليبيا.

واستمر الموقف الإيطالي من ليبيا على ما هو عليه وشاركت إيطاليا في مؤتمرات «أصدقاء ليبيا» التي عقدت في عدد من العواصم العربية والأوروبية، بل ونظمت بعضا من أعمالها، لضمان المحافظة على مصالحها مع «حكام ليبيا الجدد» بعد تأكدها من عزم العالم على تغيير النظام في بالقوة.

وعقب انتهاء العمليات القتالية في ليبيا، وإسقاط النظام في أكتوبر 2011، بدأت الدول الكبرى في مراجعة حسابات مشاركتها في الأحداث لتقاسم «الكعكة» الليبية ومن بينها كانت إيطاليا التي باشرت بالتعامل

> حكومة الوفاق المنبثقة من اتفاق الصخيرات، وجدت الرعاية الكاملة من السلطات الإيطالية بل إن وصول رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج لتولي مهامه في العاصمة طرابلس جاء على متن بارجة حربية إيطالية.

مع كل الحكومات المتعاقبة في ليبيا بداية من حكومة الكيب، في شهر نوفمبر، ما تلتها من حكومات، وبرلمانات حيث تعاونت من باب المحافظة على مصالحها مع المؤتمر الوطني الذي تم اختياره في شهر يوليو سنة 2012، والحكومة التي انبثقت عنه برئاسة علي زيدان، ثم وطدت علاقتها مع مجلس النواب الذي نتج عن انتخابات 2014، والحكومة المؤقتة، قبل أن يتم إعلان حكومة الوفاق المنبثقة من اتفاق الصخيرات، والتي وجدت الرعاية الكاملة من السلطات الإيطالية بل إن وصول رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج لتولي مهامه في العاصمة طرابلس جاء على متن بارجة حربية إيطالية.

تبقى علاقة إيطاليا بليبيا تحركها عدة عوامل أهمها المصالح الاقتصادية، والهواجس الأمنية، حيث ترتبط إيطاليا مع ليبيا بعلاقات اقتصادية ومعاملات تجارية كبيرة، لعل أهمها وأكبرها مشاريع النفط والغاز، والتي تمثل شركة «إيني» أهم أذرعها حيث تمتلك أهم امتيازات النفط والغاز في ليبيا إلى جانب غيرها من الشركات العالمية الأخرى التي تتنافس مع الشركات الوطنية الليبية، وتستورد إيطاليا من ليبيا ما يتجاوز ربع وارداتها من الطاقة التي تمثل 80% من احتياجاتها من الطاقة، علاوة على اعتمادها على الغاز الليبي في تلبية 12% من احتياجاتها.

ومن الجانب المقابل فإن ليبيا تعد سوقا مهما للمنتجات الإيطالية المختلفة سواء كانت الصناعية والتقنية أو الغذائية وغيرها.

أما الهواجس الأمنية التي تقض مضاجع الساسة الطليان فهي نتاج لما يمكن أن تمثله الشواطئ الليبية والتي لا تبعد عن شواطئها الجنوبية سوى 300 كيلومتر، الأمر الذي جعلها منصة لتدفق موجات المهاجرين الأفارقة نحو أوروبا، إضافة إلى ما تمثله سيطرة التنظيمات الإرهابية على المدن الساحلية الليبية من خطر داهم ليس على إيطاليا فحسب بل على أوروبا ومنطقة البحر المتوسط قاطبة، وهذا ما جعل المسؤولين الإيطاليين لا يتوانون في كل مناسبة عن الزج بأنفسهم في الشأن الليبي الداخلي، ولعل آخر تصريحات وزيرة الدفاع الإيطالية روبرتا بينوتي، التي حذرت فرنسا من التدخل في ليبيا باعتبارها تابعة لإيطاليا حسب إدعائها وجاءت لتؤكد استمرار الطليان في محاولات إحياء أحلامهم الاستعمارية في ليبيا التي طالما اعتبروها الشاطئ الرابع لشبه جزيرتهم.

> الحلم الذي طالما راود سادة روما باستعادة جزء من الماضي الاستعماري هو ما جعلهم لا يتورعون في التدخل المباشر إبان أحداث فبراير سنة 2011 على الرغم من العلاقة المميزة والاتفاقيات الاستثنائية التي كانت قد وقعتها قبيل اندلاع موجة «الربيع العربي».

> شاركت إيطاليا ضمن قوات التحالف الدولي الذي قاده حلف شمال الأطلسي «ناتو»، بمساهمة طائراتها في العمليات القتالية واللوجيستية، علاوة على إتاحة عدد من القواعد الجوية على أراضيها لانطلاق مقاتلات الناتو لتنفيذ غاراتها على ليبيا.

كاريكاتير

محمد قجوم